

**No. 48645\***

---

**Philippines  
and  
United Arab Emirates**

**Memorandum of Understanding between the Government of the Republic of the Philippines and the Government of the United Arab Emirates in the field of manpower. Manila, 9 April 2007**

**Entry into force:** *provisionally on 9 April 2007 by signature, in accordance with article 13*

**Authentic texts:** *Arabic and English*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Philippines, 6 June 2011*

*\*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

---

**Philippines  
et  
Émirats arabes unis**

**Mémorandum d'accord entre le Gouvernement de la République des Philippines et le Gouvernement des Émirats arabes unis dans le domaine de la main-d'œuvre. Manille, 9 avril 2007**

**Entrée en vigueur :** *provisoirement le 9 avril 2007 par signature, conformément à l'article 13*

**Textes authentiques :** *arabe et anglais*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Philippines, 6 juin 2011*

*\* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

**مادة (١٣)**

تصبح مذكرة التفاهم هذه نافذة مبدئياً في تاريخ التوقيع عليها. ويجب أن تصبح نافذة في تاريخ لاحق عند تقديم إخطار خطي من الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية يوضح أن المتطلبات الداخلية لدخول المذكرة حيز النفاذ قد اكتملت.

**مادة (١٤)**

تصبح مذكرة التفاهم هذه نافذة لمدة خمس سنوات ويجوز تجديدها لمدة مماثلة ما لم يقر أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر رسمياً برغبته في إيقاف سريتها مؤقتاً أو إنهاؤها وذلك بمدة ستة شهور من تاريخ رغبته في الإنهاء. وما لم يتم الاتفاق خلاف ذلك فإن الإيقاف المؤقت أو الإنهاء لا يمنع من تكملة العقود القائمة والسارية المفعول والمحددة من قبل اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة ١٠.

إشهاداً على ذلك قام الموقعان أدناه والمفاوضان حسب الأصول من جانب حكومتهما بالتوقيع على مذكرة التفاهم هذه.

تم تحريرها في مدينة مانابلا بتاريخ 9 إبريل سنة ألفين وسبعة باللفتين العربية والإنجليزية بحيث يكون كلا النصين أصلياً بنفس القدر.

عن حكومة دولة الإمارات  
العربية المتحدة



د. علي بن عبدالله الكعبي

وزير العمل

عن حكومة جمهورية الفلبين



ARTURO D. BRION

وزير العمل و الإستخدام

**المادة (٦)**

١. يتم تحديد شروط وظروف الاستخدام للعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب عقد عمل فردي بين العامل وصاحب العمل. ويجب أن يحدد في هذا العقد بوضوح حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل. كما يجب أن يكون متفقاً مع أحكام قوانين ولوائح العمل في الفلبين ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما يجب أن يدقق هذا العقد ويوثق من قبل وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. يجب ألا تخرج جميع الاشتراطات في عقد العمل الموقع بين نفس العامل وصاحب العمل من أحكام العقد الموقع من نفس العامل وصاحب العمل والمعروض على وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى حكومة الفلبين لأغراض التدقيق.
٣. يجب وضع عقد عمل نموذجي بواسطة اللجنة المشتركة بين الطرفين المنصوص عليها في المادة العاشرة أدناه كجزء من مهامها.

**مادة (٧)**

يجب كتابة النص الإنجليزي و النص العربي لعقد العمل في كل صفحة ويجب أن يكونا هما النصان الوحيدان الموثقان والمعترف بهما لدى وزارة العمل ولدى المحاكم القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حالة نشو أي نزاع فيما يتعلق بأحكام عقد العمل بين صاحب العمل والعامل، فإن النص العربي هو الذي يعتمد عندما يتم عرض النزاع على السلطات المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

**مادة (٨)**

يحق للعمال تحويل جميع مدخراتهم إلى وطنهم الأصلي أو لأي جهة أخرى طبقاً للوائح المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

**مادة (٩)**

في حالة وجود نزاع بين صاحب العمل والعمال يتم رفع الشكوى إلى السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتسعى لإيجاد تسوية ودية، فإذا لم يتم التوصل إلى تسوية ودية وجب عرض الشكوى على السلطات القضائية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة لتسويتها.

**مادة (١٠)**

يتم تشكيل لجنة مشتركة تضم عدداً متساوياً من الأعضاء من كل طرف لتطبيق أحكام مذكرة التفاهم هذه. ويجب على اللجنة المشتركة تنظيم اجتماعات عمل ومشاورات وورش عمل، ويجب أن تجتمع اللجنة بالتناوب في البلدين مرة سنوياً على الأقل أو متى ما دعت الحاجة.

**مادة (١١)**

يجب أن يتم أي تعديل أو مراجعة لنص مذكرة التفاهم هذه كتابة وبموافقة الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية. ويجب أن يتم نفاذ مثل هذا التعديل أو المراجعة طبقاً لأحكام المادة ١٣.

**مادة (١٢)**

يجب أن تتم تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه للمشاورات أو المفاوضات من خلال القنوات الدبلوماسية.

[ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية الفلبين وحكومة دولة الإمارات  
العربية المتحدة  
في مجال القوى العاملة

- إن حكومة جمهورية الفلبين وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المشار إليهما فيما يلي بالطرفين.
- إدراكا منهما لعلاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين وشعبيهما.
  - ورغبة منهما في توطيد علاقات الصداقة القائمة بين البلدين من خلال تطوير التعاون في مجال القوى العاملة على مبادئ المصالح المشتركة.
  - وإقراراً منهما للفوائد التي سيجنيها كلا البلدين من التعاون الوثيق في مجال القوى العاملة.
  - وعملاً بالقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين،
- فقد اتفقا على ما يلي :-

#### مادة (١)

لأغراض مذكرة التفاهم هذه، يعني مصطلح القوى العاملة جميع العمال الوافدين المتعاقدين مؤقتاً والمستخدمين في دولة الإمارات العربية المتحدة لفترة زمنية محددة.

#### مادة (٢)

تتولى وزارة العمل والاستخدام بجمهورية الفلبين ووزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق أحكام مذكرة التفاهم هذه.

#### مادة (٣)

يتم اختيار القوى العاملة في الفلبين ودخولها دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للقوانين واللوائح والإجراءات المتبعة لدى الطرفين.

#### مادة (٤)

يخضع تشغيل القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً لمذكرة التفاهم هذه لشرط أداء العمل لصاحب العمل ويتم التوظيف من خلال الاختيار حسب الاحتياجات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتوفر لهم الحماية طبقاً لقانون العمل واللوائح النافذة في كلا البلدين.

#### المادة (٥)

تتضمن الطلبات للعمال المواصفات والمؤهلات المطلوبة ويجب أن تتضمن شروط الاستخدام وخاصة الأجور، السكن، المواصلات وأي شروط أخرى لازمة، ويتبني تنفيذها بواسطة وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[ ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS ]

**MEMORANDUM OF UNDERSTANDING  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF THE  
PHILIPPINES  
AND  
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES  
IN THE FIELD OF MANPOWER**

The Government of the Republic of the Philippines and the Government of the United Arab Emirates (herein after referred to as the Parties), bearing in mind the friendly and cooperative relations between the two countries and their people; respecting the regulation of equality and mutual benefit, with a view to promoting existing healthy relations by means of bilateral labor service cooperation, recognizing the benefits to be derived from such cooperation;

Desiring to enhance the existing friendly relations between the two countries through cooperation in the field of manpower based on the principle of mutual benefit;

Recognizing the benefits to be derived by both countries from close cooperation in the field of manpower;

Pursuant to the prevailing laws and regulations in the respective countries;

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1**

For the purposes of this Memorandum of Understanding: the term "manpower" shall mean all the temporary contractual expatriate workers employed in the U.A.E. for a certain period of time.

**ARTICLE 2**

The Department of Labor and Employment of the Republic of the Philippines and the Ministry of Labour of the U.A.E. shall implement the provisions of this Memorandum of Understanding.

### **ARTICLE 3**

Recruitment of manpower in the Philippines and its workers' entry into the U.A.E. shall be regulated in accordance with the relevant laws, rules and procedures of the Parties.

### **ARTICLE 4**

Manpower placed in the U.A.E. pursuant to this Memorandum of Understanding shall perform work for the employer and shall be recruited through selection according to the needs of the U.A.E., and shall be given protection pursuant to the labour laws and regulations in force in both countries.

### **ARTICLE 5**

The applications for workers shall state the required specifications and qualifications for the jobs and types of jobs needed. They shall include the conditions of employment especially the salary, accommodation, transportation and any other relevant terms which shall be verified by the Ministry of Labour in the U.A.E.

### **ARTICLE 6**

1. The terms and conditions of employment of workers in the U.A.E. shall be defined by a separate labour contract between the worker and the employer. The contract shall clearly state the rights and obligations of the worker and the employer and shall be in conformity with the provisions of Philippine and U.A.E. labour laws and regulations. Such contract shall be verified and authenticated by the U.A.E. Ministry of Labour.
2. All stipulations in the labour contract signed by the worker and the employer should not deviate from the contract signed by the same worker and employer submitted to the U.A.E. Ministry of Labour and the Philippine Government for verification purposes.
3. A standard labour or model contract shall be drafted jointly by the joint Committee, as stated in Article 10 below, as part of its functions.

## **ARTICLE 7**

The labour contract shall be written in its English and Arabic versions in every page and shall be the only authentic versions recognized by the Ministry of Labour and the law courts in the U.A.E. In case of any dispute arising in relation to the provisions of the labour contract between the employer and the worker, the Arabic version shall prevail when the dispute is referred to the concerned authorities in the U.A.E.

## **ARTICLE 8**

Workers shall have the right to remit all their savings to their country of origin or elsewhere in accordance with the financial regulations in the U.A.E.

In case of dispute between the employer and the worker, complaint shall be presented to the relevant authorities in the U.A.E. to endeavor for an amicable settlement. If no amicable settlement is reached, the complaint shall be referred to the competent judicial authorities in the U.A.E. for settlement.

## **ARTICLE 10**

A joint committee, composed of an equal number of representatives from both Parties, shall be created for the implementation of the provisions of this Memorandum of Understanding. The joint Committee shall organize working meetings, consultations and workshops, and shall meet alternately in their respective countries, at least once a year or whenever deemed appropriate.

## **ARTICLE 11**

Any amendment or revision to the text of this Memorandum of Understanding shall be done in writing by mutual consent of the Parties, through diplomatic channels. Such amendment or revision shall enter into force in accordance with the provisions of Article 13.

**ARTICLE 12**

Any dispute between the Parties arising out of the interpretation or implementation of this Memorandum of Understanding shall be settled by consultations or negotiations, through diplomatic channels.

**ARTICLE 13**

This Memorandum of Understanding shall enter into force provisionally on the date of signature. It shall enter into force definitively on the date of later written notification by the Parties, through diplomatic channels, indicating that the domestic requirements for its entry into force have been complied with.

**ARTICLE 14**

This Memorandum of Understanding shall remain in force for a period of five (5) years and may be extended for a similar period unless one party officially notifies the other of its desire to suspend or terminate this Memorandum of Understanding six (6) months prior to its intended date of expiration. Unless otherwise agreed, its suspension or termination should not prejudice the completion of existing and valid contracts initiated under this Memorandum of Understanding by the joint Committee established under Article 10.

In witness whereof the undersigned being duly authorized by their respective governments have signed this Memorandum of Understanding.

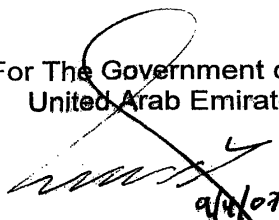
Done in the City of Manila on the 9<sup>th</sup> of April in the year two thousand and seven in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

For The Government of the  
Republic of the Philippines



**ARTURO D. BRION**  
Secretary of Labor and  
Employment

For The Government of the  
United Arab Emirates



**DR. ALI BIN ABDULLA  
AL-KAABI**  
Minister of Labour





[TRANSLATION – TRADUCTION]

MÉMORANDUM D'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA  
RÉPUBLIQUE DES PHILIPPINES ET LE GOUVERNEMENT DES  
ÉMIRATS ARABES UNIS DANS LE DOMAINE DE LA MAIN  
D'ŒUVRE

Le Gouvernement de la République des Philippines et le Gouvernement des Émirats arabes unis (ci-après dénommés « les Parties »), tenant compte des liens d'amitié et de coopération qui unissent les deux pays et leurs peuples, respectant le principe de l'égalité et des avantages mutuels, visant à promouvoir les relations saines qui existent, par le biais de la coopération bilatérale dans le domaine du travail, et conscients des avantages à tirer de telle coopération;

Désireux de renforcer les relations amicales qui unissent les deux pays grâce à la coopération dans le domaine de la main d'œuvre, sur la base du principe des avantages mutuels;

Considérant les avantages que les deux pays peuvent tirer d'une coopération étroite dans le domaine de la main d'œuvre;

Conformément aux textes législatifs et réglementaires en vigueur dans leur pays;

Sont convenus de ce qui suit :

*Article 1*

Aux fins du présent Mémoire d'accord, le terme « main d'œuvre » désigne tous les travailleurs expatriés employés sous contrat aux Émirats arabes unis pour une durée déterminée.

*Article 2*

Le Ministère du travail et de l'emploi de la République des Philippines et le Ministère du travail des Émirats arabes unis appliquent les dispositions du présent Mémoire d'accord.

*Article 3*

Le recrutement de travailleurs aux Philippines et leur entrée sur le territoire des Émirats arabes unis sont régis par les lois, règles et procédures applicables des Parties.

*Article 4*

Les travailleurs placés aux Émirats arabes unis dans le cadre du présent Mémoire d'accord travaillent pour leur employeur et sont recrutés selon une

procédure de sélection en fonction des besoins des Émirats arabes unis. Ils bénéficient des protections prévues par le droit du travail en vigueur dans les deux pays.

*Article 5*

Les avis de vacance de postes indiquent les spécifications et les qualifications requises pour les emplois et les types d'emplois recherchés.

Ils précisent les conditions d'emploi, notamment la rémunération, l'hébergement, le transport et toutes autres conditions pertinentes qui sont vérifiées par le Ministère du travail des Émirats arabes unis.

*Article 6*

1. Les conditions d'emploi des travailleurs aux Émirats arabes unis sont définies par un contrat de travail distinct liant le travailleur et l'employeur.

Le contrat stipule clairement les droits et les obligations du travailleur et de l'employeur et est conforme au droit du travail des Philippines et des Émirats arabes unis.

Le contrat est vérifié et authentifié par le Ministère du travail des Émirats arabes unis.

2. Les clauses du contrat de travail signé par le travailleur et l'employeur ne doivent en aucun cas être différentes de celles du contrat signé par lesdits travailleur et employeur qui aura été communiqué à des fins de vérification au Ministère du travail des Émirats arabes unis et au Gouvernement des Philippines.

3. Un contrat de travail ou un contrat type est dressé conjointement par la Commission paritaire, dans le cadre de ses fonctions, conformément à l'article 10 ci-dessous.

*Article 7*

Le contrat de travail est rédigé sur chaque page en anglais et en arabe, celles-ci étant les seules versions authentiques reconnues par le Ministère du travail et les juridictions des Émirats arabes unis. En cas de différend entre l'employeur et le travailleur concernant les clauses du contrat de travail, la version arabe prévaut si le différend est porté devant les autorités compétentes des Émirats arabes unis.

*Article 8*

Les travailleurs ont le droit d'envoyer toutes leurs économies dans leur pays d'origine ou ailleurs, conformément à la législation financière des Émirats arabes unis.

*Article 9*

En cas de différend entre l'employeur et le travailleur, l'affaire est portée devant les autorités compétentes des Émirats arabes unis en vue de rechercher un règlement à l'amiable.

À défaut d'un règlement à l'amiable, le différend est porté devant les juridictions compétentes des Émirats arabes unis.

*Article 10*

Une commission paritaire, composée d'un nombre égal de représentants des deux Parties, est créée pour veiller à la mise en œuvre des dispositions du présent Mémorandum d'accord.

La Commission paritaire organise des réunions de travail, des consultations et des ateliers et se réunit tantôt aux Philippines, tantôt aux Émirats arabes unis, au moins une fois par an ou selon que de besoin.

*Article 11*

Toute modification ou révision des dispositions du présent Mémorandum d'accord se fait par la voie diplomatique, par écrit, d'un commun accord entre les Parties.

Pareille modification ou révision entre en vigueur dans les conditions prévues à l'article 13.

*Article 12*

Tout différend entre les Parties se rapportant à l'interprétation ou à l'exécution du présent Mémorandum d'accord est réglé par consultation ou négociation, par la voie diplomatique.

*Article 13*

Le présent Mémorandum d'accord entre en vigueur provisoirement à la date de sa signature.

Il entre en vigueur de façon définitive à la date de la dernière notification écrite adressée par la voie diplomatique par laquelle les Parties indiquent que les conditions internes pour son entrée en vigueur sont réunies.

*Article 14*

Le présent Mémorandum d'accord reste en vigueur pendant cinq (5) ans et peut être prorogé pour la même durée, sauf si l'une des Parties notifie officiellement à l'autre son intention de suspendre ou de dénoncer le présent Mémorandum d'accord, en l'avisant par écrit au moins six (6) mois avant la date d'expiration prévue. Sauf dispositions contraires, sa suspension ou sa dénonciation est sans préjudice de l'achèvement des contrats

existants et valides passés en vertu du présent Mémorandum d'accord par la Commission paritaire créée par l'article 10.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés par leur gouvernement, ont signé le présent Mémorandum d'accord.

FAIT à Manille, le neuf avril deux mil sept en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République des Philippines :

ARTURO D. BRION  
Ministre du travail et de l'emploi

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

ALI BIN ABDULLA AL-KAABI  
Ministre du travail